

دراسة تمهيدية لبحوث الماجستير المحاسبية في الجامعات الليبية

د. عماد علي السويح، أستاذ مساعد بقسم المحاسبة، كلية الاقتصاد جامعة طرابلس

بريد الكتروني: imadalinaji@gmail.com

مقدمة

مجال البحث المحاسبي خصب ويرتبط بكل من الحركة التعليمية المحاسبية وتطور كل من الحياة الاقتصادية ومهنة المحاسبة سواء محليا أو دوليا. وعلم المحاسبة هو من العلوم الاجتماعية التي تعاني من عدم وجود اتفاق على مناهجها العلمية أو تأكد من سلامة نتائج البحوث التي تكون نظرياته. ومن الواضح للدارسين في مجال المحاسبة أن حقل البحث المحاسبي استطاع أن يفرز خلال عقود طويلة من البحث والدراسة كم هائل من البحوث المحاسبية المنشورة سواء في المجالات العلمية المحكمة أو كرسائل ماجستير ودكتوراه وغيرها من البحوث والأوراق الأكاديمية والمهنية. وقد اختلفت المناهج المستخدمة في انجاز هذه البحوث ما بين المنهج الاستقرائي السائد في الفترة من عشرينيات القرن الماضي الى الستينيات منه، إلى المنهج المعياري والذي بدأ في الانتشار في الستينيات واستمر بعد ذلك في الانتشار جنبا إلى جنب مع المنهج الاستقرائي، وانتهاء بظهور المنهج الايجابي في المحاسبة في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات، والذي يتم بموجبه تفسير التطبيق والتنبؤ بتبني السياسات المحاسبية (Deegan, 2011). وفي وسط هذا الخضم من اختلاف المناهج العلمية في مجال البحث المحاسبي، اختلفت مواضيع البحوث واهتماماتها وتكونت مجموعات من حقول المعرفة المحاسبية والتي تصنف البحوث المختلفة على أساسها.

واتصالا بحركة البحث المحاسبي في باقي العالم ازداد خلال العقود الثلاثة الأخيرة في ليبيا عدد البحوث المحاسبية المنجزة في إطار الحصول على الماجستير في المحاسبة (من 315 رسالة سنة 2004 إلى 666 رسالة سنة 2010)، في حين لا يبدو بأن هناك حركة بارزة لهذه البحوث في المجالات العلمية المحكمة¹. وقد يعود هذا إلى ازدياد في عدد المؤسسات التعليمية التي تمنح شهادة الماجستير في المحاسبة خلال العقود السابقة. هذا التزايد في الحركة البحثية هو في الحقيقة ما حفز رغبة الباحث إلى الاقتناع بالوقوف عند هذه الحركة وتقييمها.

¹ ويعزى هذا لأن المجالات العلمية المحكمة محصورة إلى حد كبير في الجامعات وأنها تشمل عدة تخصصات إلى جانب المحاسبة مثل الادارة والاقتصاد والتمويل.

مشكلة البحث

عادة ما يواجه طلبة الدراسات العليا في المحاسبة صعوبة كبيرة في اختيار مواضيع لبحوث التخرج. ويلاحظ الباحث كأكاديمي مختص بأن هناك نقص واضح في مصادر المعلومات التي يمكن أن يسترشد بها الطلبة في اختيار عناوين لبحوثهم أو المجالات الفرعية التي يمكن أن يتجهوا إليها. ومن هنا تأتي هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. هل هناك تباين كبير في الاتجاهات البحثية نحو المجالات المحاسبية المختلفة؟
 2. ما هي المجالات التي استأثرت بالاهتمام دون غيرها، وهل هي أشبعت بحثًا بالفعل؟
 3. ما هي المجالات المحاسبية التي لم تحصل على نصيبها من الاهتمام؟
- كما أن الحركة البحثية في مجال المحاسبة تفتقد أيضا إلى وجود دراسات تقييم ما تم إنجازه من بحوث ودراسات حتى الآن، لذلك اختار الباحث هنا عينة من رسائل الماجستير وقدم بخصوصها بعض الملاحظات لتكون كنموذج لهذا النوع من الدراسات التي يجب الشروع فيها. ويأمل الباحث أن تكون هذه الخطوة مكملة للخطوة الأولى أعلاه.

أهداف الدراسة:

الهدف الأساسي الذي تسعى هذه الورقة إلى تحقيقه هو تكوين صورة واضحة عن ما تم انجازه في مجال البحث المحاسبي في مرحلة الماجستير، وذلك بعد ما يقارب من خمسة وعشرين سنة في هذا المجال. كما تهدف إلى استكشاف للميول البحثية السائدة بين طلبة الماجستير وذلك من خلال عناوين بحوث الماجستير المعتمدة من قبل الجامعات الليبية. وأخيرا تهدف هذه الورقة إلى لفت الانتباه لبعض أهم العيوب في البحوث المنجزة وذلك من خلال عينة من البحوث المنجزة من قبل خريجي أكاديمية الدراسات العليا بطرابلس.

منهجية الدراسة:

ويعتبر هذا البحث بحثًا وصفيًا، يعنى باستكشاف ووصف الاتجاه الفعلي لبحوث الماجستير في مجال المحاسبة في المؤسسات التعليمية الليبية المتخصصة.

وكمصدر رئيس للبيانات تم استخدام البيانات المنشورة على الموقع الرسمي للهيئة الوطنية للبحث العلمي كما هي في نهاية سنة 2010. وتشتمل قوائم البحوث المحاسبية المنشورة على هذا الموقع على البحوث التي تم انجازها فعلا من قبل طلبة الدراسات العليا في ليبيا وكذلك البحوث التي هي قيد الإنجاز بما في ذلك تلك التي تجاوزت فقط مرحلة قبول المقترح وعددها 666

بحث. ومجموعة الرسائل المسجلة لدى الهيئة تخص قائمة الكليات المعتمدة المعروضة أدناه، بالإضافة إلى أكاديمية الدراسات العليا وعدد قليل لا يكاد يذكر من المؤسسات الأخرى.

تعتبر هذه الدراسة بشكل عام دراسة وصفية، اعتمدت في تحديد عناوين المجموعات التي يتم تنسيب البحوث إليها على أسلوب استقرائي بسيط، وذلك بفحص البحوث المنجزة فعلا، واستخلاص المجموعات مما هو موجود. ومن واقع تصنيف البحوث حسب فروع المعرفة وحسب المؤسسات تم تقديم بعض الحقائق الوصفية البسيطة كأداة لوصف الواقع ومحاولة تقديم تفسيرات وشروح.

كما امتدت الدراسة أيضا لتشمل عينة من 60 بحث محاسبي أنجزت من قبل خريجي أكاديمية الدراسات العليا/ طرابلس وذلك من أجل الإطلاع على نوعية وطبيعة البحث المحاسبي الذي يجريه طلبة الماجستير في هذه المؤسسة.

الدراسات السابقة:

إلى حد علم الباحث يوجد عدد محدود من الدراسات التي تبنت مهمة تصنيف البحوث المحاسبية واتجاهاتها. فمن الدراسات القليلة على المستوى الدولي يوجد دراسة Needles (1997) والتي قام فيها بتصنيف الابحاث المنشورة في مجلة "International Journal of Accounting" خلال الفترة من 1965 وحتى 1996. وتم التصنيف حسب المناهج العلمية المستخدمة، وحسب مناطق العالم، انتهاءا بالتصنيف حسب المجالات الفرعية للمحاسبة الآتية: التعليم المحاسبي، التاريخ المحاسبي، نظرية المحاسبة، المراجعة، اقتصاديات وتنمية، محاسبة مالية واعداد تقارير، حكومية، إدارية، متنوعة، تنمية مهنية، محاسبة اجتماعية وضريبية. ومن أبرز نتائجه أن "المحاسبة المالية" كانت الأكثر استئثارا باهتمام الباحثين في جميع الفترات الزمنية للدراسة، بينما جاءت المراجعة في الترتيب الثاني من الاهتمام، وكان معدل الاهتمام بالنظرية المحاسبية هو الأكثر تغيرا على مر الزمن. ومن الدراسات الدولية أيضا دراسة Selto & Widener (2004) والتي صنفت عدد 2000 بحث من بحوث المحاسبة الادارية. فبالإضافة لتصنيف مواضيع البحوث واقتراح اسئلة بحثية جديدة، قامت بتصنيف طرق التحليل والنظريات المستخدمة ومصادر البيانات. أخيرا دراسة Baker & Barbu (2007) بدورها صنفت البحوث المحاسبية في مجال التوافق المحاسبي الدولي، حيث قام الباحثان بتصنيف البحوث المنجزة خلال الفترة من 1965 إلى 2004، والتي قسمت إلى أكثر من حقبة زمنية تم عبرها متابعة التغير في الاهتمام والتركيز من حقبة لأخرى.

أما على مستوى الدراسات في الدول العربية فنجد أولاً دراسة الشرقاوي (2000) والتي صنف من خلالها البحوث المحاسبية المحكمة المنشورة في "مجلة المحاسبة والادارة والتأمين" كعينة لبحوث الجامعات المصرية، وقام بمقارنتها مع البحوث المنشورة وعن نفس الفترة في أحد أهم المجالات المتخصصة على المستوى الدولي وهي "The Accounting Review". وقد وجد من خلال المقارنة بأن موضوع الأسواق المالية حظى بالمرتبة الأولى من الاهتمام في الأوساط الدولية بينما أتت كل من المحاسبة الادارية ومحاسبة التكاليف في المرتبتين الأولى والثانية في اهتمامات البيئة المصرية في مقابل المرتبتين الخامسة والسادسة دولياً. كما وجد أن هناك تطور في اهتمامات البحث المحاسبي في التسعينيات مقارنة بالثمانينيات على عكس الوضع في مصر حيث لم يشهد أي تطور. يلي دراسة الشرقاوي تأتي دراسة الخدّاش (2002) وتبحث في تصنيف اتجاهات البحوث المحاسبية المنشورة في المجالات الاردنية الصادرة عن الجامعات الحكومية. وقد قسمها إلى مجموعتين "أبحاث استدلالية" و"أبحاث استقرائية"، بالإضافة إلى تقسيمها إلى مجموعات "وصفية تحليلية" "دراسة علاقات" "دراسة فروقات" "وصفية تحليلية وعلاقات" "وصفية تحليلية وفروقات" و"دراسة حالة". أما من حيث تصنيفها حسب حقول المعرفة المحاسبية فقد قسمها إلى "محاسبة ضريبية"، "التقارير المالية والافصاح المحاسبي"، "المحاسبة الاجتماعية"، "المحاسبة الادارية"، "السوق المالي"، "بنوك وجمعيات"، "تدقيق حسابات"²، "محاسبة تكاليف"، "معايير محاسبية"، "القياس المحاسبي"، "مواضيع أخرى". وقد وجد الخدّاش أن الاهتمام الأكبر كان تجاه بحوث السوق المالي بنسبة 35% من عدد البحوث، يليها بحوث "التدقيق المحاسبي" بنسبة 16%. كما خلص إلى أن البحوث المنشورة في الجامعات الأردنية وحتى نهاية سنة 2001 لم تساهم بشكل يذكر في تطوير وزيادة المعرفة المتراكمة في النظرية المحاسبية بشكل عام، لأنها كانت محصورة في مجملها على البيئة الأردنية، وأنها إعادة تطبيق لبحوث دولية في البيئة الأردنية. بعد دراسة الخدّاش أتت دراسة الحيزان (2003) والتي كانت على نفس سياق دراسة الشرقاوي (2000) وقام بتصنيف البحوث المحاسبية في الدوريات المحكمة للجامعات السعودية ومقارنتها مع مثيلاتها من البحوث على مستوى دولي لنفس فترة المقارنة، ليصل بأن هناك توافق بين اتجاهات الأبحاث في الجامعات السعودية وبين الاتجاهات على مستوى دولي وهو الاهتمام بالمحاسبة المالية والمراجعة، بينما لم تحظى كل من المحاسبة الادارية والتكاليف بنفس الدرجة من الاهتمام في البيئتين.

من آخر الدراسات في هذا السياق وفي نمط مشابه لما سلف، قام حلس (2009) بتصنيف اتجاهات البحوث المحاسبية المنشورة في الدوريات الصادرة عن الجامعات الفلسطينية، بالمقارنة

² وهي "مراجعة الحسابات" حسب المصطلح الشائع في الأوساط الأكاديمية الأردنية.

مع تصنيف البحوث الواردة في المجلة الدولية "The Accounting Review". وقد وجد أن المحاسبة الادارية والتكاليف قد حازتا المرتبة الأولى في اهتمام أكاديمي الجامعات الفلسطينية بنسبة 24% من اجمالي البحوث، بينما أتت المراجعة في الترتيب الثاني بعدهما بنسبة 21%. أما اهتمامات الباحثين على المستوى الدولي فقد وجد أن المحاسبة المالية قد جاءت في الترتيب الأول بنسبة 38% وأن المراجعة كانت في الترتيب الثاني.

وأخيرا بالنسبة للدراسات السابقة في البيئة الليبية فإنه يوجد وإلى حد علم الباحث دراسة واحدة فقط التي تتشابه في طبيعة هدفها ونطاق عملها مع الدراسة الحالية وهي دراسة الحوتي (2005). وقد قام في دراسته بتقسيم بحوث ماجستير المحاسبة المنجزة خلال الفترة من 1985 إلى نهاية 2004 وعددها 351 بحث إلى سبع مجموعات هي المحاسبة المالية، المحاسبة الادارية والتكاليف، المراجعة، المحاسبة الضريبية، المحاسبة المتخصصة، المحاسبة الحكومية، محاسبة أخرى. ويقترح الحوتي مجموعة من الأسباب المفسرة لعملية اختيار العناوين البحثية وهي مدى وجود برنامج ترشيدي للطالب، المناهج المقررة قبل الوصول لمرحلة البحث، والتنسيق والتعاون بين المؤسسات العلمية المانحة للدراسات العليا. ويفيد الباحث في نتائجه بوجود تفضيل لمجالات معينة في المحاسبة وأهمها المحاسبة المالية، محاسبة التكاليف، المحاسبة الإدارية والمراجعة. وقد أكد الحوتي من خلال نتائجه على وجود ارتباط بين اتجاهات البحوث المحاسبية وبين اهتمامات مستخدمي مهنة المحاسبة. كما أكد من خلال نتائج زيارته الميدانية على الأسباب المقترحة أعلاه، بالإضافة إلى عامل مؤثر آخر وهو وفرة الدوريات والمراجع في اختصاصات معينة دون الأخرى.

ومن الدراسات التي قد تكون ذات علاقة وإن لم تكن مباشرة دراسة أحمد (2005)، والتي جاءت بهدف تحديد الأسباب المفسرة لتأخر الطلبة في مرحلة الماجستير في العلوم المحاسبية في ليبيا. وقد استقت هذه الدراسة بياناتها من استبيان شارك فيه خريجي برنامج الدراسات العليا في المحاسبة بكلية المحاسبة غريان. ومن خلال نتائجها نجد أن بعض ما تم اقتراحه كأسباب لتأخر التخرج من برنامج الدراسات العليا قد تكون أيضا أسباب ذات علاقة واضحة ومفسرة لعملية اختيار مواضيع البحوث، وفيما يأتي سرد لأهم تلك المسببات:

1. نقص المراجع والدوريات وضعف المنظومة المكتبية بالجامعات.
2. صعوبة الحصول على البيانات والمعلومات الضرورية أثناء الزيارات الميدانية للمؤسسات محل الدراسة.
3. عدم فاعلية التكوين المنهجي لطلبة الدراسات العليا في المرحلة التمهيدية.

4. ضعف المنظومة التعليمية الجامعية واعتمادها على التلقين أكثر من الإبداع المبني على الحوار والنقاش والحرية الأكاديمية.
5. كثرة الطلبة لدى المشرف الواحد، وعدم جدية بعض المشرفين في المتابعة.
6. اختيار الطالب لموضوع متشعب.
7. افتقار الطلبة إلي مهارات الحاسب الآلي، الانترنت، وطرق البحث.
8. عدم توفر الفنيين ومساعدى الباحثين لاسيما في الحاسب الآلي والإحصاء، واللغة.
9. نقص الدورات التدريبية وحلقات النقاش والمؤتمرات العلمية.
10. ضعف التعاون بين الأقسام المناظرة في الجامعات الليبية، وكذلك بين مراكز البحوث والجامعات.

ويتفق الباحثان الحوتي (2005) وأحمد (2005) على عاملين مشتركين وهما ضعف التنسيق والتعاون بين المراكز البحثية في المؤسسات التعليمية الليبية، وقلة المراجع والدوريات، ففي الوقت الذي يرى فيه الحوتي أن هذه الأسباب لها أثر سلبي في تنويع اختيار مواضيع البحوث المحاسبية، يرى فيها خريجي الدراسات العليا بكلية المحاسبة، حسب نتائج دراسة أحمد، بأنها مؤثر سلبي في سرعة إكمال متطلبات الماجستير. يوجد أيضا على المستوى المحلي دراسة سرگز والقريض (2008) والتي قاما من خلالها بتصنيف بحوث الدراسات العليا لجميع العلوم بجامعة الزاوية (7 أبريل سابقا) من حيث كونها بحوث تطبيقية أو نظرية. وقاما فيها بدراسة مدى ارتباط بحوث الدراسات العليا بقضايا المجتمع ودورها في حل مشكلاته، وكذلك خدمة قضايا التنمية. كان من ضمن نتائج الباحثان أن معظم بحوث العلوم الانسانية كانت بحوثا تطبيقية وليست نظرية، وأنها ترتبط باشكالات التنمية في التربية والمجتمع وبالبيئة، ولكنها تقتقد إلى الجانب التطويري والذي انفردت به بحوث علم الاحياء.

أهمية الدراسة:

تم الإشارة أعلاه إلى وجود ندرة في الدراسات التي اختصت بتصنيف بحوث ماجستير المحاسبة في ليبيا حيث اقتصر على دراسة الحوتي (2005). تأتي هذه الدراسة لتقوم بعمل مشابه لما ورد في تلك الدراسة ولكن بتناول مختلف، خصوصا باتباع أساس مختلف في التصنيف. ففي الوقت الذي اعتمدت دراسة الحوتي على منهج شبه معياري في تحديد مجموعة من التخصصات

كأصناف يجب أن تنتمي إليها البحوث دون شرح واضح، اعتمدت الدراسة الحالية على أسلوب استقرائي بحيث تم تحديد الأصناف بناء على فحص البحوث المنجزة فعلا، واستخلاصها منها. أيضا يبلغ عدد البحوث في نطاق الدراسة الحالية 666 بحث وذلك بعد 6 سنوات من الزمن الفاصل بين الدراستين أي بزيادة 315 بحث على البحث السابق (351 بحث)، مما يعطي فرصة لملاحظة التطور في الاتجاهات إن وجد. ويتوقع أن تكون هذه الدراسة ذات فائدة لكل من أساتذة وطلبة الدراسات العليا. فالنسبة للطلبة يمكن لهم التعرف على التخصصات الفرعية في المحاسبة التي لم يتم اشباعها بحثا، كذلك التعرف على بعض العيوب الظاهرة والهامة في البحوث السابقة والتي يجب تفاديها. كذلك يتوقع الباحث إفادة الأساتذة المنوط بهم دور هام في توجيه اهتمامات الطلبة ولفت انتباههم لما يجب تفاديهِ من سلبيات.

المؤسسات ذات العلاقة بالحركة البحثية في مجال المحاسبة:

بعيدا عن تقييم برنامج البحث العلمي في ليبيا يمكن متابعة حركة البحث المحاسبي من خلال نشاطات مجموعة من الجهات والمؤسسات ذات العلاقة والتي يمكن أن تحصر في المجموعات التالية:

1. الكليات والمعاهد والأكاديميات الاقتصادية: وذلك من خلال بحوث التخرج لمرحلي البكالوريوس والماجستير والبحوث المنشورة بالمجلات الأكاديمية المحكمة التابعة لهذه الجهات.

2. الهيئة الوطنية للبحث العلمي: عن طريق الدعم المالي للبحوث ودعم حركة الترجمة.

برنامج الدراسات العليا في العلوم الاقتصادية:

بدأ برنامج الدراسات العليا في مجال العلوم الاقتصادية في ليبيا مع بداية الثمانينيات بظهور أقسام الدراسات العليا في الجامعات الليبية ومن أولها جامعة بنغازي (قاريونس سابقا) (سركز والقريظ، 2008). ويشمل برنامج الدراسة في هذه الأقسام المجالات التالية: الاقتصاد، الإدارة، المحاسبة، والتمويل والمصارف. كما أن معظم هذه المؤسسات تقوم بمنح درجة الإجازة العالية (الماجستير)، بينما يقوم بعضها مؤخراً بمنح درجة الإجازة الدقيقة "الدكتوراه" ولكن في حدود ضيقة. نسرد فيما يلي الكليات التي يوجد بها برنامج معتمد للدراسات العليا في العلوم الاقتصادية كما تقره وزارة التعليم (اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي سابقا) وحسب ما يظهر على الموقع

الالكتروني الرسمي للأمانة في نهاية شهر أكتوبر 2010³ (نفس المؤسسات المشار إليها في
فقرة النطاق):

1. كلية الاقتصاد/ جامعة مصراتة (جامعة 7 أكتوبر سابقا).
2. كلية الاقتصاد/ جامعة سرت (جامعة التحدي سابقا).
3. كلية المحاسبة/ جامعة الجبل الغربي.
4. كلية الاقتصاد/ جامعة بنغازي (قاريونس سابقا).
5. كلية الاقتصاد/ جامعة الزاوية (الجبل الغربي و 7 أبريل سابقا).
6. كلية الاقتصاد/ جامعة طرابلس (الفتاح سابقا).

وقد تم مؤخرا اعتماد برنامج الدراسات العليا بأكاديمية الدراسات العليا من قبل "مركز ضمان
الجودة".

تحليل البيانات:

في وجود هذا الكم الكبير من البحوث المحاسبية وتعدد الجهات التي أفرزت هذه البحوث يمكن
للمشتغل على هذه البيانات عرضها من أكثر من زاوية قد تكون ذات فائدة للقارئ.

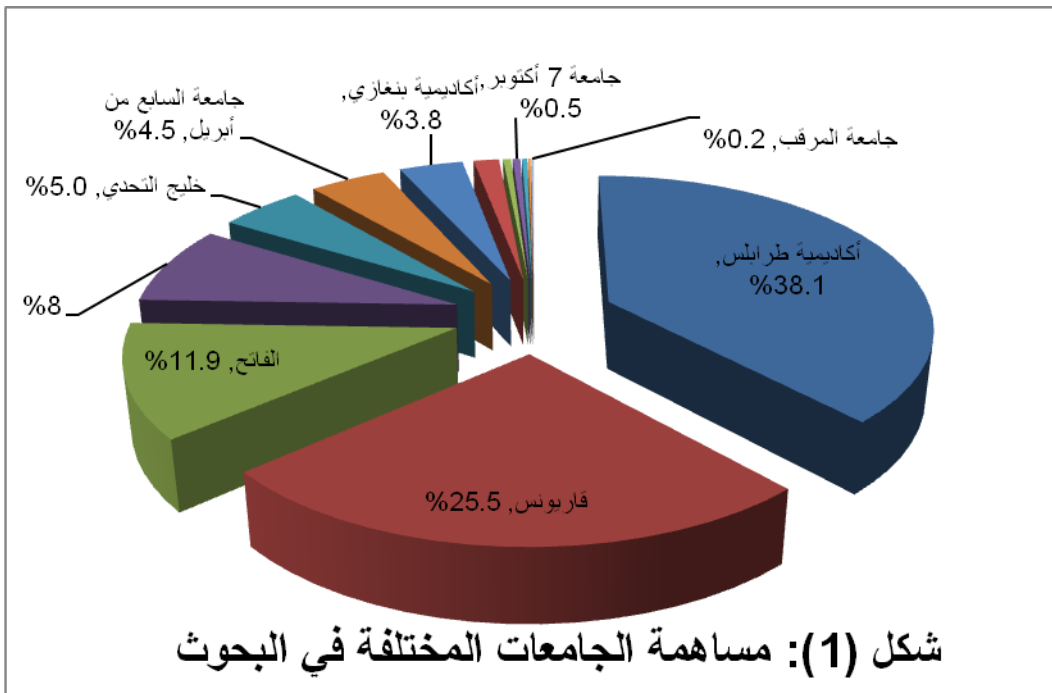
أولاً: مساهمة الجامعات المختلفة في إجمالي البحوث المنجزة

تم ترتيب المؤسسات في الجدول (1) أدناه حسب عدد البحوث المنجزة في كل مؤسسة. وكما
نرى نجد أن لأكاديمية الدراسات العليا بطرابلس نصيب الأسد في عدد البحوث المنجزة إذ بلغت
38% بالإضافة إلى 3.8% تم انجازها من قبل فرع الأكاديمية ببنغازي. ويأتي الأكاديمية مباشرة
في المساهمة جامعة بنغازي (قاريونس سابقا) ومن بعدها جامعة طرابلس (الفتاح سابقا). وقد
يعود سبب انخفاض نسبة عدد البحوث المنتجة من قبل قسم الدراسات العليا لكلية الاقتصاد
بجامعة طرابلس (الفتاح سابقا) لحدثة القسم والذي تم تأسيسه مؤخراً في سنة 2002.

³ هذه القائمة غير موجودة على الموقع مع بداية يناير 2011.

جدول 1: مساهمة الجامعات المختلفة في بحوث الماجستير المحاسبية

الجامعة	العدد	النسبة
أكاديمية طرابلس	254	38.1%
بنغازي (قاريونس سابقا)	170	25.5%
طرابلس (الفتاح سابقا)	79	11.9%
كلية المحاسبة غريان	55	8.3%
جامعة سرت	33	5.0%
جامعة الزاوية (7 أبريل سابقا)	30	4.5%
أكاديمية بنغازي	25	3.8%
جامعة العقد الفريد	10	1.5%
جامعة طرابلس (خاصة)	3	0.5%
جامعة مصراتة (7 أكتوبر سابقا)	3	0.5%
جامعة أفريقيا الأهلية	2	0.3%
جامعة ناصر	1	0.2%
جامعة المرقب	1	0.2%
100%	666	



ثانياً: التخصصات الفرعية للبحوث

في هذه الجزئية تم تقسيم بحوث الماجستير المحاسبية إلى عدة مجالات فرعية في المحاسبة. وقد قام الباحث بتحديد هذه التخصصات انطلاقاً من عناوين هذه البحوث وبحيث يكون هناك خاصية مشتركة ومميزة تجمع البحوث في كل مجموعة. والجدول رقم 2 يبين نتائج هذا التقسيم.

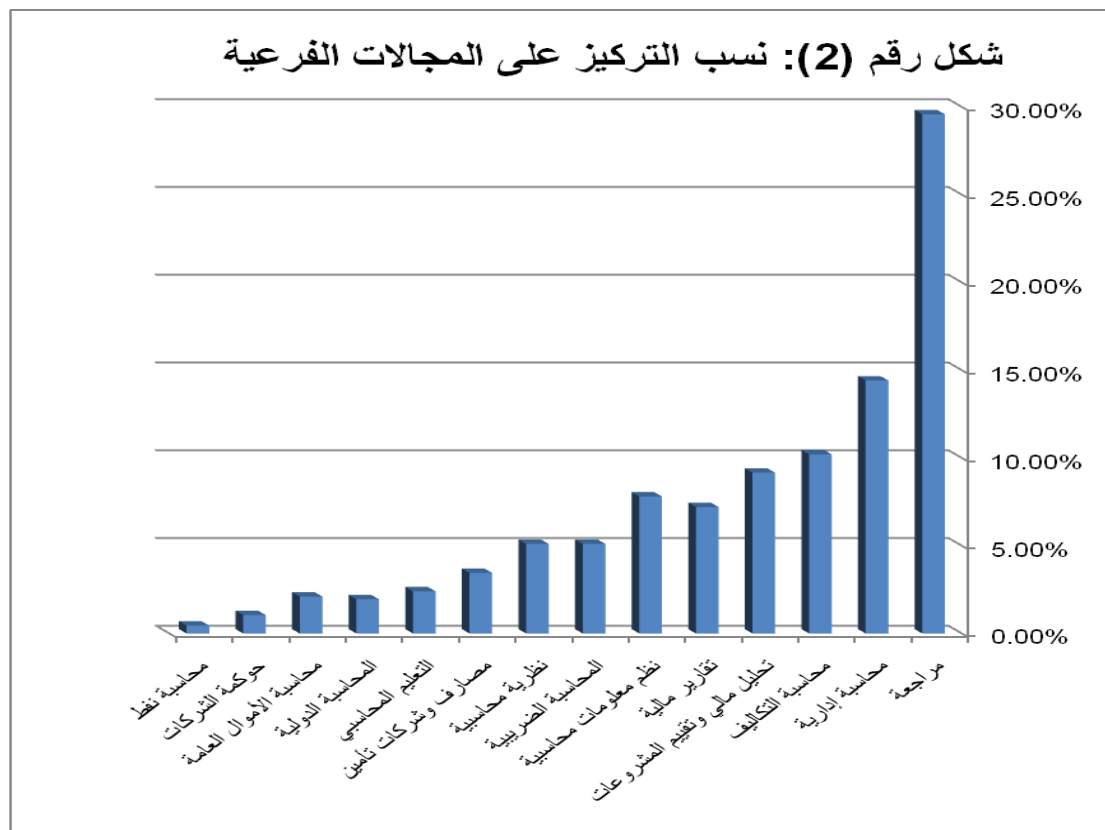
يتضح من نتائج الجدول (2) أن تخصص المراجعة يستولي على النصيب الأكبر من اهتمام الباحثين بنسبة 29.6% من إجمالي عدد البحوث وهي أكثر من ضعف نسبة ما حصلت عليه المحاسبة الإدارية والتي تليها في الأهمية بنسبة 14.4% ومحاسبة التكاليف بنسبة 10.2%. وحتى إذا اعتبرنا أن كل من المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف فرع واحد فأن نسبتهم الإجمالية هي 24.6% وهي لا تزال أقل من نسبة بحوث المراجعة.

جدول 2 : توزيع البحوث المحاسبية على فروع المحاسبة

النسبة	عدد البحوث	المجال الفرعي
29.6%	197	مراجعة
14.4%	96	محاسبة إدارية
10.2%	68	محاسبة التكاليف
9.2%	61	تحليل مالي وتقييم المشروعات
7.8%	52	نظم معلومات محاسبية
7.2%	48	تقارير مالية
5.1%	34	المحاسبة الضريبية
5.1%	34	نظرية محاسبية
3.5%	23	مصارف وشركات تأمين
2.4%	16	التعليم المحاسبي
2.0%	13	المحاسبة الدولية
2.1%	14	محاسبة الأموال العامة
1.1%	7	حوكمة الشركات
0.5%	3	محاسبة نفط
100%	666	

ومن أهم الأسباب التي قد تكون وراء التركيز على مجال المراجعة هو وجود نشاط عملي ملموس لمكاتب المحاسبة والمراجعة في ليبيا وسهولة الاتصال بها مما يسهل جمع البيانات عن المهنة من خلال صحائف الاستبيان التي توزع على المكاتب العاملة. بينما يتعذر الحصول على البيانات المالية اللازمة للأنواع الأخرى من البحوث والتي قد يكون مصدرها الأساسي القوائم المالية والتي لا يمكن للباحثين الحصول عليها من الشركات.

ونلاحظ أيضا من خلال الجدول السابق بأن محاسبة النفط هي الأقل استئثارا باهتمام طلبة ماجستير المحاسبة في المؤسسات الليبية، وهذا ما يدعو إلى التساؤل حول السبب الحقيقي وراء هذا الإهمال لجانب مهم من جوانب المحاسبة، خصوصا في دولة هي أحد أهم منتجي النفط في العالم. ومن الأسباب التي يرجحها الباحث لتبرير هذه النقطة (حسب وجهة نظره) صعوبة محاسبة النفط وقلة الخبرات الأكاديمية المتخصصة فيها مع قلة المراجع.



يلي ذلك في قلة الاهتمام المحاسبة الدولية، في الوقت الذي تقترب فيه مدة الجهود الدولية في مجال التقارب المحاسبي الدولي من أربعين عاما. كما أن المحاسبة في ليبيا بصورة خاصة والوطن العربي عامة لا تزال مجال خصب للدراسة والتقييم وتحديد الخصائص الأساسية لها من

أجل السير بها خطوات متقدمة نحو التنظيم والتأطير الملائم. فمعدّي التقارير المالية في ليبيا لا يزالون في حيرة بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، وبين ما يسمى بمعايير المحاسبة الليبية والتي ظهرت إلى الوجود بشكل مفاجئ ولم تزل مجهولة بشكل كبير في الأوساط الأكاديمية والمهنية. ومن المجالات غير المطروقة أيضا في المحاسبة الدولية هي المحاسبة الإسلامية كفرع خاص من المحاسبة يتمتع بخصائص منفردة مع وجود وجهات نظر تدعو إلى انضمامها إلى مصاف الممارسات الدولية بانضمامها إلى معايير المحاسبة الدولية على سبيل المثال. وقد يكون أحد أسباب نقص البحث في هذا المجال هو أن مادة المحاسبة الدولية وإلى زمن غير بعيد لم تكن مدرجة ضمن المقررات الدراسية سواء في مرحلتي البكالوريوس أو الماجستير.

كما تعد محاسبة الأموال العامة أيضا من المجالات التي لم تطرق بشكل كافٍ، على الرغم من أن التطبيق العملي في هذا الفرع من المحاسبة يحتاج إلى مزيد من الاستكشاف والتطوير خصوصا أنه محكوم بالقانون المالي للدولة والذي لم يطور حتى الآن. وربما يحتاج الأمر إلى وجود مقترح بتحرير تفاصيل التطبيق الفعلي من نطاق القانون بحيث يمكن لهذا النوع من المحاسبة مواكبة التطور في باقي دول العالم.

المساهمة المؤسسية على مستوى التخصصات الدقيقة للمحاسبة:

يستعرض الجدول رقم (3) مساهمة كل جامعة في كل فرع من الفروع المختلفة للبحوث المحاسبية. فنلاحظ أن أكاديمية الدراسات العليا هي المساهم الأكبر في كل التخصصات الفرعية فيما عدا تخصصات التحليل المالي، التعليم المحاسبي، محاسبة النفط وحوكمة الشركات. وتكون مساهمتها في مجال المصارف والتأمين أكبر من مساهمة جامعة بنغازي إذا ما تم دمج كل من فرعي طرابلس وبنغازي للأكاديمية. أما جامعة بنغازي فلها قصب السبق في ثلاث فقط من المجالات المذكورة أعلاه، وهي التحليل المالي والتعليم المحاسبي وحوكمة الشركات. وتتبادل جامعة بنغازي مع أكاديمية الدراسات وجامعة الزاوية بالنسبة لمحاسبة النفط (بحث لكل جامعة).

الجدول رقم 4 يقدم بيانات مختلفة عن الجدول رقم 3 وذلك بأنه يوضح توزيع المنجز من قبل مؤسسة من المؤسسات الرئيسية (4 جامعات والأكاديمية) على التخصصات الفرعية للمحاسبة. ويهدف الجدول إلى توضيح التفاوت في الاهتمام الممنوح للتخصصات المختلفة داخل كل مؤسسة من هذه المؤسسات. فعلى سبيل المثال نجد أن المراجعة والتي تدور حولها أكبر نسبة من بحوث الماجستير على المستوى الإجمالي تتأثر بالترتيب الأول في كل جامعة من

الجامعات المختلفة. أما إذا اقترنت المحاسبة الإدارية مع محاسبة التكاليف فإن هذه المعلومة تبقى صحيحة لجميع الجامعات، فيما عدا أكاديمية طرابلس حيث نجد أن نسبة البحوث المعدة فيها في تخصص الإدارية والتكاليف (مجتمعة) تفوق تلك المعدة في تخصص المراجعة (31.9% مقابل 21.7%). ولا نجد عبر بيانات هذا الجدول أي بيانات أخرى مميزة بشكل واضح فيما عدا تميز تخصص المصارف والتأمين في أكاديمية بنغازي وذلك بنسبة 24% ونظم المعلومات بنسبة 20%، مع تميز تخصص التحليل المالي في جامعة بنغازي (14.7%) مقارنة بنسب الاهتمام التي يحظى بها هذا التخصص في الجامعات الأخرى.

فيما عدا ذلك لا نجد أن أي من الجامعات تتميز على باقي الجامعات الأخرى بتركيزها على فرع محدد من المحاسبة دون الآخر. وحسب رأي الباحث قد يعزى هذا التشابه في اختيار عناوين البحوث إلى مجموعة من الأسباب أهمها: التبادل المشترك للخبرات بين هذه المؤسسات، وكذلك الاشتراك في عوامل مؤثرة أخرى هي البيئة التعليمية الواحدة، المراجع الواحدة، البيئة الاقتصادية الواحدة وثقافة المجتمع.

جدول 3: توضيح توزيع المساهمة في كل فرع من فروع المحاسبة من قبل الجامعات المختلفة

المؤسسة/ التخصص	إدارية	تكاليف	أموال عامة	تحليل مالي	تعليم محاسبي	دولية	ضريبية	تقارير مالية	مراجعة	مصارف وتأمين	نظرية	نظم معلومات	نفط	حوكمة
أكاديمية الدراسات طرابلس	47.9%	51.5%	78.6%	24.6%	31.3%	61.5%	58.8%	29.2%	27.9%	26.1%	55.9%	36.5%	33.3%	0.0%
جامعة بنغازي (قاريونس)	21.9%	19.1%	14.3%	41.0%	37.5%	7.7%	5.9%	22.9%	27.4%	43.5%	20.6%	23.1%	33.3%	71.4%
جامعة طرابلس (الفتاح سابقا)	11.5%	5.9%	0.0%	9.8%	12.5%	23.1%	5.9%	14.6%	17.3%	0.0%	5.9%	15.4%	0.0%	0.0%
أكاديمية الدراسات بنغازي	2.1%	1.5%	0.0%	1.6%	0.0%	0.0%	2.9%	4.2%	3.6%	26.1%	0.0%	9.6%	0.0%	0.0%
جامعة سرت (خليج التحدي)	1.0%	1.5%	7.1%	8.2%	6.3%	0.0%	5.9%	6.3%	8.1%	0.0%	0.0%	5.8%	0.0%	0.0%
جامعة طرابلس	1.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	7.7%	0.0%	2.1%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
جامعة مصراتة (7 أكتوبر)	1.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	2.1%	0.0%	0.0%	2.9%	0.0%	0.0%	0.0%
جامعة الزاوية (7 أبريل سابقا)	3.1%	7.4%	0.0%	4.9%	6.3%	0.0%	2.9%	0.0%	5.6%	0.0%	8.8%	3.8%	33.3%	0.0%
جامعة العقد الفريد	1.0%	0.0%	0.0%	4.9%	0.0%	0.0%	11.8%	0.0%	0.5%	0.0%	0.0%	1.9%	0.0%	0.0%
جامعة الجبل الغربي	9.4%	13.2%	0.0%	3.3%	6.3%	0.0%	5.9%	14.6%	9.1%	4.3%	5.9%	3.8%	0.0%	28.6%
جامعة أفريقيا الأهلية	0.0%	0.0%	0.0%	1.6%	0.0%	0.0%	0.0%	2.1%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
جامعة ناصر	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	2.1%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
جامعة المرقب	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.5%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
إجمالي	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

جدول 4 : توزيع المنجز من قبل الجامعات الرئيسية على الفروع المختلفة

التخصص/ المؤسسة	أكاديمية طرابلس	بنغازي	طرابلس (الفتاح سابقا)	أكاديمية بنغازي	الزاوية	الجبيل الغربي
إدارية	18.1%	12.4%	13.9%	8.0%	10.0%	16.4%
تكاليف	13.8%	7.6%	5.1%	4.0%	16.7%	16.4%
أموال عامة	4.3%	1.2%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
تحليل مالي	5.9%	14.7%	7.6%	4.0%	10.0%	3.6%
تعليم محاسبي	2.0%	3.5%	2.5%	0.0%	3.3%	1.8%
دولية	3.1%	0.6%	3.8%	0.0%	0.0%	0.0%
ضريبية	7.9%	1.2%	2.5%	4.0%	3.3%	3.6%
تقارير مالية	5.5%	6.5%	8.9%	8.0%	0.0%	12.7%
مراجعة	21.7%	31.8%	43.0%	28.0%	36.7%	32.7%
مصارف وتأمين	2.4%	5.9%	0.0%	24.0%	0.0%	1.8%
نظرية	7.5%	4.1%	2.5%	0.0%	10.0%	3.6%
نظم معلومات	7.5%	7.1%	10.1%	20.0%	6.7%	3.6%
نفط	0.4%	0.6%	0.0%	0.0%	3.3%	0.0%
حوكمة	0.0%	2.9%	0.0%	0.0%	0.0%	3.6%
	100%	100%	100%	100%	100%	100%

فحص عينة من البحوث المنجزة:

لا يغيب عن علم وفهم الكثيرين من الموجودين في الساحة الأكاديمية وفي مجال المحاسبة بالتحديد أن هناك مجموعة من العقبات التي تحد من مستوى جودة البحوث التي تعد كمتطلب إضافي للحصول على الماجستير في المحاسبة. ولتكوين صورة أوضح عن مستوى البحوث قام الباحث بالإطلاع على عينة عشوائية تتألف من عدد 60 بحث من البحوث التي أعدها خريجي أكاديمية الدراسات العليا بطرابلس. وسيرد فيما يأتي مناقشة

لأهم الملاحظات عن نتائج هذا الفحص الاستطلاعي بعد أن نناقش نتائج عملية التصنيف.

مناقشة النتائج (بالمقارنة مع نتائج الدراسات السابقة)⁴:

أولاً: نتائج التصنيف

1. بلغ عدد بحوث الماجستير في تخصص المحاسبة في خلال الست سنوات الأخيرة (2005-2010) 315 بحث مقابل 351 بحث في العشرين سنة السابقة (1984-2004). وقد يعود هذا الازدياد الكبير نسبياً إلى عدة مسببات منها، (وحسب اعتقاد الباحث) ازدياد عدد المؤسسات التي تمنح درجة الماجستير وزيادة الإقبال على شهادة الماجستير. مع ضرورة التأكيد هنا إلى أنه، وحسب لائحة الدراسات العليا، قد تم في السنوات الأخيرة فتح مسار جديد يسمح للطلاب بنيل الماجستير عن طريق زيادة عدد المواد المقررة (من 12 إلى 15)، مما قد يؤدي إلى العزوف عن الحركة البحثية، باعتبار أن خيار المواد يعتبر أقل مخاطرة وأسرع. وهذا الأمر لم يحدث في وجود خيار الامتحان الشامل من قبل لما يمثله هذا الخيار من صعوبة ومخاطرة بالنسبة للطلاب⁵.

2. يتضح أن أكاديمية الدراسات العليا أكثر المؤسسات الأكاديمية مساهمة في إنتاج بحوث الماجستير في المحاسبة ويليهما في ذلك جامعة بنغازي. وهذا، على الأرجح وحسب تخمين الباحث، قد يعود إلى أن عدد طلبة الدراسات العليا في الأكاديمية أكبر منه في الجامعات.

3. الاتجاهات البحثية للباحثين من خريجي الدراسات العليا تركزت على المراجعة في المرتبة الأولى، يليها المحاسبة الإدارية ثم التكاليف ثم المحاسبة المالية. وهذا يختلف عن نتائج الحوتي (2005) والتي جاءت فيها المراجعة في الترتيب الثالث. وقد جاءت "المحاسبة المالية" في دراسة الحوتي في الترتيب الأول، ويقابلها "التقارير المالية" في الدراسة الحالية، والتي حتى وإن أضفنا لها تخصص التحليل المالي فإنها ستظل في الترتيب الرابع مما يعني وجود تغير كبير في اتجاهات بحوث ماجستير المحاسبة في ليبيا.

⁴ المقارنة واردة هنا فقط بالنسبة للنقاط التي توافرت حولها معلومات يمكن مقارنتها مع نتائج الدراسة الحالية.

⁵ يعتبر هذا رأي تخمين خاص بالباحث ناتج عن الخبرة في هذا المجال.

4. بمقارنة نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة في دول أخرى فنجد أن المراجعة والتي جاءت في الترتيب الأول في الدراسة الحالية، لم تكن الأولى في أي من تلك الدراسات، بل جاءت في المرتبة الثانية بالنسبة للجامعات الفلسطينية (حلس، 2009) والجامعات الأردنية (الخدّاش، 2002) والجامعات السعودية (الحيزان، 2003) والاهتمامات على المستوى الدولي⁶. كما أن ترتيب المحاسبة الادارية والتكاليف قد جاء في المرتبة الثانية وهي التي جاءت في المرتبة الأولى في كل من مصر وفلسطين، مع التذكير بأن المحاسبة الادارية والتكاليف قد جاءتا على المستوى الدولي في الترتيب الخامس في سنة 2000 والثالث في سنة 2008.

5. يوجد عزوف واضح عن البحث في بعض المجالات الفرعية مثل محاسبة النفط والمحاسبة الدولية ومحاسبة الأموال العامة. كما أن البحوث عن الأسواق المالية لم تحظى بأي اهتمام من قبل طلبة الجامعات الليبية مقابل الاهتمام الدولي الذي برز في العقد الماضي (الخدّاش، 2002)، وهذا يمكن تبريره إلى حد ما بحدّاث السوق المالي في ليبيا وضآلة عدد الشركات المدرجة فيه.

ثانياً: نتائج فحص عينة بحوث الماجستير:

1. ما يزيد على 85% من بحوث العينة اعتمدت على وسيلة الاستبيان في جمع المعلومات. وهذا يعود وحسب تقدير الباحث وخبرته في المجال إلى وجود مشكلة تواجه الباحثين من طلبة المحاسبة في ليبيا تتمثل في صعوبة الوصول إلى البيانات المالية للمؤسسات التي تخضع للبحث في ليبيا. ومن الأسباب المرجحة الأخرى ضآلة عدد الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي، مما يعني أن الغالبية العظمى من الشركات في ليبيا سواء كانت خاصة أم عامة، محلية أم أجنبية تعتبر غير ملزمة بنشر قوائمها المالية. فالمستخدم الأساسي للقوائم المالية للشركات العامة هي الدولة والمتمثلة في جهاز المراجعة المالية ومصلحة الضرائب، بينما تعد أغلب الشركات الخاصة قوائمها المالية لخدمة مصلحة الضرائب، ولا يسمح لخصوصيتها بالاطلاع عليها من قبل الأطراف الخارجية.

2. جزء مهم من هذه البحوث التي تعتمد على الاستبيان كمصدر للبيانات، تقوم بتجميع وجهات نظر المشاركين حول قضية معينة تمثل موضوع البحث وهذا في

⁶ وهو ما يمثله مجلة The Accounting Review وقد استقى الباحث نتائج تصنيف أبحاثها من حلس (2009)

حد ذاته لا غبار عليه. ولكن المشكلة هي أن 5% فقط من هذه البحوث تصرح في عناوينها بأنها تقوم على اختبار وجهة نظر فئة أو فئات معينة حول قضية معينة. بينما 95% من باقي البحوث التي تختبر وجهات النظر يوضع لها عناوين توحى في كثير من الأحيان بأن الباحث يقوم فعلاً باختبار تلك القضية أو المسألة بشكل مباشر وليس بتجميع وجهات النظر حولها.

3. الميل الواضح إلى حشو البحوث بإطار نظري لا يخدم البحث بشكل مباشر. أي أن المناقشة النظرية التي تسبق التحليل العملي لا يتم توظيفها للتمهيد بشكل مباشر إلى طرح المشكلة أو خدمة الفرضيات.

4. هناك اتجاه عام في هذه البحوث إلى عدم التقديم بشكل واضح للطرق الإحصائية المستخدمة في التحليل بشكل يوضح علاقتها بالفرضيات والنتائج المتوقعة للتحليل، وأنها مناسبة لأسئلة البحث. وهذا ما يدعو للتساؤل عن الدور الفعلي الذي يقوم به الطالب في هذه الجزئية ومدى استيعابه للأدوات المستخدمة.

توصيات ومقترحات:

يرى الباحث أن هناك مجموعة من السبل التي يمكن أن تساعد في زيادة تنوع عناوين البحوث المحاسبية والرفع من مستوى جودتها وتتلخص وجهة النظر هذه فيما يلي:

1. على الطلبة الباحثين عن مواضيع بحثية في مجال المحاسبة الاتجاه إلى المجالات التي لم يتم تغطيتها مثل محاسبة النفط، محاسبة الأموال العامة، المحاسبة الدولية، التعليم المحاسبي، نظرية المحاسبة، الحوكمة والتشريعات الليبية المختصة.

2. يمكن للباحثين أيضا ومن خلال حتى المجالات الفرعية التي حازت اهتمام مبالغ فيه إيجاد الكثير من المواضيع التي لم يتم التعرض لها بشكل كافٍ، وذلك من خلال متابعة الاتجاهات الجديدة في هذه المجالات. وينصح في هذا الخصوص، وعلى أقل تقدير، بقراءة ملخصات الدراسات الموجودة في المجالات العلمية المحكمة والتي يسهل الوصول إليها على شبكة الانترنت.

3. أن يتم الاهتمام بإعداد وتجهيز قاعدة بيانات مالية تخدم الحركة البحثية. فعلى سبيل المثال نحتاج إلى قاعدة بيانات تحوي البيانات المالية للشركات الليبية والشركات المدرجة في أسواق رأس المال العربية، وربما العالمية. وبحيث تكون هذه القاعدة في متناول الباحث عن طريق اشتراك الجامعات، كمثال المكتبة الالكترونية التي أصبحت متاحة الآن في الموقع الالكتروني لجامعة طرابلس.

4. التركيز على تدريس طرق البحث والمناهج البحثية بشكل أكبر على أن يتم ذلك من قبل مختصين فعلا في المجال، وليس من باب سد الفراغ في الجدول الدراسي.

5. الحاجة إلى تكثيف الجهود من قبل أعضاء هيئة التدريس من خلال الآتي:

1.1 إعطاء النصح والإرشاد والتحفيز لتنشيط الكتابة في النواحي العملية والتطبيقية، سواء باستخدام التقارير والبيانات الفعلية للشركات المحلية، أو من خلال التقارير المنشورة للشركات العربية والمتوفرة على الانترنت.

1.2 الحث على قراءة واستخدام البحوث المعدة في دول أخرى والمنشورة في مجلات علمية محكمة سواء من خلال تقديمها في المحاضرات، أو بإعداد ملخصات عنها وفق ضوابط معينة.

1.3 توجيه الطلبة لتقديم ملخصات لرسائل الماجستير الموجودة بمكتبات الجامعات الليبية، وحثهم على انتقادها بشكل علمي وبناء.

قائمة المراجع باللغة العربية:

1. أحمد، نصر صالح (2005)، العوامل المفسرة لتأخر الطلبة في مرحلة الماجستير في العلوم المحاسبية في ليبيا من وجهة نظر الخريجين: دراسة حالة في كلية المحاسبة - غريان، بحث مقدم لمؤتمر: التعليم المحاسبي، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس.
2. الحيزان، أسامة بن فهد (2003) ، دراسة تحليلية لاتجاهات البحوث المحاسبية المنشورة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1980 م إلى 2000 م، دورية الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية.
3. الحوتي، محمد خميس منشاوي (2005)، اتجاهات البحوث المحاسبية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس.
4. الخدّاش، حسام الدين مصطفى (2002) ، اتجاهات البحوث المحاسبية في المجالات المحكمة الأردنية، بحث منشور في مجلد المؤتمر العربي الثاني للبحوث الإدارية والنشر، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.
5. الشرقاوي، أشرف محمود قدرى (2000) ، دراسة تحليلية مقارنة لاتجاهات الأبحاث في مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد الخامس، جهاز الدراسات العليا والبحوث، كلية التجارة جامعة القاهرة، مصر.
6. الهيئة الوطنية للبحث العلمي (التمور، 2010)، عناوين أطروحات الماجستير والدكتوراه، معلومات منشورة على موقع الهيئة www.nasr.ly.
7. حلس، سالم عبد الله (2009)، دراسة تحليلية للاتجاهات الرئيسة للبحوث المحاسبية المنشورة في فلسطين خلال الفترة 2004-2008، مجلة الجامعة الإسلامية) سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد السابع عشر، العدد الثاني.
8. سرّكز، العجيلي عصمان والقريض، الطاهر مصطفى (2008)، بحوث الدراسات العليا في الجامعات الليبية والتنمية، المجلة الجامعة، العدد العاشر، جامعة الزاوية.

قائمة بالمراجع باللغة الانجليزية:

9. Baker, R., Barbu, E., (2007). Trends in research on international accounting harmonization. The International Journal of Accounting, Vol (42).
10. Deegan, C., (2009), Financial Accounting Theory, 3rd Ed, McGraw Hill, Australia.
11. Needles, B. E. (1997). International accounting research: An analysis of thirty-two years from the international journal of accounting. The International Journal of Accounting, Vol (32).
12. Selto, F., Widener, S., (2004). New Directions In Management Accounting Research: Insights From Practice, Advances in Management Accounting, Vol. (12).

قائمة بعينة بحوث الماجستير التي تم فحصها

عنوان رسالة الماجستير	اسم الباحث
1 مفهوم الشخصية المعنوية المحاسبية ودورها في تقييم الأداء في الشركات بالبنية المحلية	جلال عبد السلام العربي
2 مدى استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية في المصارف	خميس عبد السلام شليدة
3 استخدام البيانات المحاسبية في ترشيد قرارات إحلال الأصول الثابتة دراسة ميدانية	عادل حمد السويسي
4 الإفصاح عن الموازنات التقديرية في الشركات الصناعية الليبية	نجوى نوري علي العمامي
5 مدى فاعلية نظام الموازنات التقديرية في شركات المقاولات الليبية	عبد السلام منصور موسى
6 دور المحاسبة في اتخاذ القرارات بالبيئة المحلية	نصر حسين احميده
7 نظم الرقابة الداخلية في الفكر الإسلامي	أيمن إبراهيم قويدر
8 دراسة أساليب التحليل المالي لترشيد قرارات الإقراض بالمصارف التجارية والمتخصصة	كمال أحمد نصر
9 التنبؤ بالتعثر المالي باستخدام النسب المالية مع دراسة أثر التضخم على دقة التنبؤ	زهرة محمد العقوري
10 أهمية التعليم والتدريب المهني المستمر للمحاسب والمراجع القانوني	علي محمد البكوش
11 دور التعليم المحاسبي في رفع و تطوير الكفاءة المهنية	محمود محمد الدالي
12 أهمية كفاءة استخدام نظام محاسبة التكاليف الفعلية في القطاع الصناعي	محمد علي الشريف
13 دور البرمجة الخطية في زيادة بيانات التكاليف لترشيد القرارات الإدارية	عبد الغني أحمد الفطيسي
14 مدى تطبيق شركات المقاولات الليبية لنظام تكاليف العقود " دراسة استطلاعية "	عادل امحمد الشويرف
15 دراسة تحليلية اقتصادية لمعايير المحاسبة الدولية ومدى ملائمتها للتطبيق	يوسف خليفة غليبيب

16	المعالجة المحاسبية للمعاملات بالعملة الأجنبية	بلعم عبدالقادر بلعم
17	أثر تطبيق المعايير للمحاسبة على الإفصاح في المصارف التجارية	عزالدين محمد اللباد
18	المحاسبة لأغراض الزكاة "دراسة تطبيقية لنظام الزكاة في ليبيا"	عبدالفتاح عمران الزقلوط
19	دراسة المشاكل المحاسبية لتحديد الدخل الضريبي في شركات النفط.	عبدالسلام أحمد قنيب
20	المعالجة المحاسبية لفروقات أسعار الصرف وأثرها على ضريبة الشركات	خالد ميلاد امحمد الكراك
21	تطوير أساليب إجراءات الفحص الضريبي باستخدام أسلوب المعاينة الإحصائية.	إبراهيم هندر السلامي
22	مدى ملائمة القوائم المالية في اتخاذ القرارات	محمد عمر غويلة
23	تقييم مدى فعالية الإفصاح المحاسبي الاختياري في الشركات الصناعية الليبية	إسماعيل سالم الشهوي
24	المحاسبة على الأصول الثابتة "مع دراسة حالة الشركة العربية للإسمنت"	صالح فرحات شرنة
25	الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية في القوائم المالية	سعاد العربي الككلي
26	السياسة المحاسبية لإعادة تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية	رياض محمد ارحومة
27	المراجعة التحليلية وأثرها في معالجة الأخطار الناشئة عن المراجعة الاختيارية	مصطفى ميلاد الشكري
28	أسباب قصور المراجعين الداخليين في تقييم أداء المصارف التجارية الليبية	أمين أبوبكر العيش
29	تنظيم مهنة المراجعة_الواقع وإمكانية التطوير	عماد محمد البهلول
30	تقييم أداء المراجعة الداخلية في المصارف المتخصصة	أسماء المهدي إسماعيل
31	أثر إدراك المراجع لمسؤوليته القانونية على اتخاذ قرارات المراجعة	مصطفى ونيس صيدون
32	آثار ضغوط عملية المراجعة على أحكام وقرارات المراجع الخارجي	حمدي عبدالجواد الجازوي
33	تكليف المراجع الخارجي بوظائف المراجعة المالية	علي محمد أبوهديمة
34	مدى اتفاق رأى المراجع الخارجي الليبي ومستوى الإفصاح في التقارير المالية	فاطمة محمد عبداللطيف
35	دراسة وتقييم المراجع الخارجي لأنظمة الرقابة الداخلية وإثرها على اجرات المراجعة"	صلاح العاشق عبدالحميد
36	استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في تنفيذ وتخطيط عملية المراجعة	رجعة محمد حميدان
37	مدى إمكانية مراجعة الموازنات التخطيطية بالبيئة المحلية	سامية المقطوف سويد
38	تقييم جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية	مختار محمد الجديد
39	السلوكيات المحاسبية وأثرها في إعداد البيانات والمعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات.	حسين امين العمامي
40	القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي للمشروعات الصناعية	خالد علي الشائبي
41	اثر السياسات المحاسبية لقياس الربح على مستخدمي القوائم المالية	جيهان سليمان سالم
42	آثار ودوافع بدائل تطبيق مبدأ المقابلة لقياس الربح في شركات النفط	عادل فرج سعيد
43	أثر السياسات المحاسبية لقياس الربح على مستخدمي القوائم المالية	أيمن الصديق إبراهيم
44	سلوك تمهيد الدخل في الشركات الليبية	إسماعيل الطاهر الأحمر
45	القياس المحاسبي في ظل التغير في المستوى العام للأسعار	عزالدين صلاح الهنشيري
46	النظام المحاسبي الموحد وإمكانية تطبيقه في قطاع الصناعة "دراسة نظرية تحليلية"	أسامة محمود بن منصور

47	أسباب قصور الأنظمة المحاسبية في توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات	خالد عمر معتوق
48	تقويم نظم الرقابة الداخلية على المخزون السلعي في شركات قطاع الاقتصاد والتجارة	ابراهيم منصور الدالى
49	دراسة وتقويم نظم الرقابة الداخلية بالقطاع الصناعي بليبيا	غيث المبروك الطبال
50	إمكانية تطبيق إرشادات معيار المراجعة الدولية الخاص بالاستمرارية	وحيد عمر محمد ابوعزة
51	دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء بالوحدات الاقتصادية	سيف الدين سالم محمد
52	المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية (نموذج مقترح)	يوسف بشير الناكوع
53	المعوقات التي تحول دون استخدام العينات الإحصائية من قبل المراجعين الخارجيين	نوري محمد بالرمان
54	(عوامل قياس جودة عمل المراجع الخارجي)	جاد الله ميلود أحمد
55	مدى مراعاة العوامل السلوكية عند إعداد وتنفيذ الميزانيات التقديرية	أمال يوسف الهوني
56	إدارة السيولة وإثرها علي الربحية	خالد أبو النور إبراهيم
57	مسؤولية المراجع الخارجي عن تقييم مدى مقدرة المشروع على الاستمرار .	معتوق علي سالم العود
58	مدى توافر الموضوعية في التفرقة بين المصروفات الايرادية والمصروفات الرأسمالية	ناجي مجيد أبوغفة
59	معوقات عمل المصارف الإسلامية في البيئة الليبية	رقيب محمد سالم بدر
60	دراسة وتقييم فعالية نظام الموازنات الاستثمارية كأداة للتخطيط والرقابة	خالد المبروك عبدالله